نداء إلى التعبئة العالمية
للتعليم العالي و البحث
للتقدم العلمي و البشري

الأوساط الأكاديمية تلتزم في مواجهة التحديات الناتجة عن العولمة الليبرالية الجديدة

منذ الأيام الأولى في رئاسته، دونالد ترامب أعرب عن استعداده للسيطرة على البرامج البحثية التي تحصل على اعتمادات فدرالية الكبرى مثل وكالة حماية البيئة.

بسرعة تم إتخاذ القرارات الأولى في هذا الاتجاه. بضع سنوات من قبل، فتح الطريق في هذا الاتجاه، ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا من 2006 إلى 2015. وفي تركيا، يعتبر الأكاديميون عرضة للقمع الحاد الذي يمارس من طرف رجب طيب أردوغان. هذا السلوك الاستبدادي هو الانحدار المقلق للمجتمع الأكاديمي والعلوم والديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، تشهد جميع أنحاء العالم، في التعليم العالي والبحث تحولات عميقة مصحوبة بانخفاض الحريات الأكاديمية والعلمية والمهنية. هذه الديناميكية السلبية والمضرة تحدث مع أسلوب ضغط جديد تمارسه الإدارة وتسيير التعليم العالي والبحث، الهدف من ذلك توجيه أكثر من أي وقت مضى إنتاج ونشر المعرفة والتقنيات من أجل تلبية مطالب الشركات والدفاع عن القدرة التنافسية الاقتصادية للأقاليم الوطنية أو الإقليمية. و يتم إخضاع المعرفة لعمليات السوق وتطبيق مبدأ المنافسة على جميع مستويات التعليم العالي والبحث، النتيجة هي تغيير في طبيعة دورها في المجتمع على حساب تنمية المعرفة والحياة الديمقراطية والقدرة على حل المشاكل التي تواجه الإنسانية.

ومع عولمة الأسواق والمشاكل البيئية، أصبحت التفاعلات بين الأمم والقضايا العالمية ذات أهمية كبرى. إن الإنسانية تواجه ترابطا متزايدا. والبحوث والتعليم العالي دور رئيسي، بما في ذلك:
- تحليل وفهم هذا الترابط ونشر النتائج في المجتمع؛
- المساهمة في تطوير وتنفيذ الحلول للمشاكل الاجتماعية والصحية والبيئية والديمقراطية، بدءا من التقدم التكنولوجي المناسب وتحول النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

هذا الطموح ليس مطلب الحكومات.وإنما مساهمة التعليم العالي والبحث في حماية البيئة، في معظم الأحيان، هو مركز الاتصالات السياسية، مثل الاتحاد الأوروبي، فإن هذه المساهمة تخضع في الواقع لمطالب الشركات عبر الوطنية و الأهداف التنافسية الإقليمية. وفي هذا السياق، فإن إسهام التعليم العالي والبحث في الحياة الديمقراطية والتفكير النقدي وتنوع الأفكار والنهج والمقترحات يتجاهل بشكل متزايد.

ونحن، المنظمات الموقعة على هذه الدعوة، لا نسمح لهذا الوضع. وهذا هو السبب في أننا ملتزمون بالعمل معا لتعميق تحليل حالة التعليم العالي والبحث وتطورها وكذلك استغلال الأسباب والعواقب، ولا سيما من حيث المسؤولية في إضعاف الديمقراطية، والتوسع المهيمن للايديولوجيا النيوليبرالية، وصعود الأفكار والممارسات والأحزاب المتطرفة اليمينية. نحن ملتزمون بوضع مقترحات معا، و تتمحور المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، بدور التعليم العالي والبحث في المجتمع وفي تنمية المعرفة و رفع ظروف حياة وعمل الموظفين والطلاب. معا نقترح الحلول التي ستبنى عليها علاقات القوة.

ونحن ندعو موظفي التعليم العالي والبحث والطلاب والمواطنين والمنظمات التقدمية لاتخاذ هذه القضايا. إن تصميم وتنفيذ سياسات جديدة للتعليم العالي والبحث، على خلاف السياسات التي كانت تتطور منذ عقود، شرط ضروري لمواجهة

التحديات التي تواجهها البشرية

ونحن نؤكد على الحاجة إلى البشرية.والتعليم العالي والبحث، الصالح العام للبشرية، استنادا إلى مبادئ:
- الجماعية؛
- الديمقراطية الجامعية بمشاركة جميع الجهات الفاعلة في التعليم العالي والبحث؛
- التعاون؛
- الحريات الجامعية العلمية والمهنية؛
- إزالة جميع العوائق المالية التي تحول دون الوصول إلى التعليم العالي؛
- تطوير المعارف وتبادلها ونشرها في جميع المجالات؛
- المسؤولية في الحياة الديمقراطية؛
- المسؤولية في تدريب المواطنين؛
- المسؤولية في حل التحديات والمشاكل التي تواجه البشرية.

ومن الناحية العملية، نطالب بما يلي:
- تضامن جميع المحترفين في التعليم العالي والبحث.
- توفير التعليم العالي الجيد للجميع؛
- انخفاض شديد في هشاشة الأوضاع وخلق فرص عمل دائمة؛
- زيادة كبيرة في التمويل العام المباشر والمتكرر للبحوث لتعزيز الحريات العلمية ودعم تنمية المعرفة والتقدم العلمي والبشري؛
- وضع حد للتقشف الذي يؤثر بشكل خاص على مجال واسع من الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- تطوير ثقافة النقاش والعمل الجماعي.

ونحن ملتزمون بالتبادل و التقاسم فيما يتعلق بالصمود، التعبئة معا:
- أيام العمل العالمية لمكافحة الخصخصة والتجارة التي نظمتها منظمة التعليم الدولية ؛
- في الحملة العالمية لمكافحة الحرمان في البحث العلمي، التي تعرقل التقدم العلمي والبشري، الذي ينظمه الاتحاد العالمي للعاملين في المجال العلمي، وخاصة خلال اليوم العالمي للعمل الذي يعقد في 15 مارس من كل عام؛
- في إجراءات مكافحة الهشاشة التي تنظمها منظمة التعليم الدولية؛
- بالنسبة للهيئة العامة الوطنية للتعليم العالي والبحث الذي تم نشره على مدى عدة سنوات في كل بلد من بلداننا، ويمكن أن يستلهم من الهيئات العامة الجارية في كيبيك من 2013 إلى 2018.